

ليس له أية دلالة محدّده . ولذا فإنّ تفسير « القضية » من خلاله لا يقرب القارئ من فهم الرواية . كما لا بدّ لنا من ملاحظة أنّ محاولة المؤلف إزالة عدم تحديد المكبان والتاريخ تنطوي على تجاهل للوظيفة الأمثوليّة ، التي تضطلع بها تلك الوسيلة الفنيّة في « القضية » (٤٢) .

ومن الأمور التي يتطرق إليها ماهر ما يطلق عليه تسمية « المحكمة السريّة » ، التي يزعم أنّ « كافكا » قد استقاها من مصادر عديدة أهمها المنظمة الماسونية ، « تلك المنظمة التي أهتمها كتب كثيرة بأنّها تقيم شرطة ومحكمة وما إلى ذلك إلى جانب مؤسسات الدولة النظامية » (٤٣) . ولا يستند المؤلف في رأيه هذا إلى أيّة بحوث أو دراسات متعلّقة بالموضوع . فالمنظمة الماسونية لا ترد في البحوث الدولية حول « كافكا » كأحد الجذور الممكنة لمحكمة « القضية » . أما المصدر الأدبيّ الثابت لتلك المحكمة ، أي رواية « الجريمة والعقاب » و « رسائل من معسكر الإعتقال » لـ « دستوفسكي » ، فلا يرد ذكره في مقدمة ماهر إطلاقاً . كذلك يغفل المؤلف ذكر المسبّب البيوغرافيّ المباشر لموضوع الشعور بالذنب ، ألا وهو فسخ خطوبة « كافكا » الثانية من « فيلتيسه باور » (٤٤) . فإذا تركنا جذور ما يدعوه ماهر « المحكمة السريّة » جانباً ، نجد أنّ المؤلف لا يقدم أي تفسير لتلك المحكمة . فهو يلاحظ أنّ « كافكا » لا يعني بها المحكمة المعروفة تاريخياً ، إلاّ أنه ينطلق ضمناً من أنّها محكمة سرّيّة عاديّة ، وليست صياغة مجازيّة ، فيتجاهل بذلك « الفارق الأساسيّ بين المحكمة الجزائية العاديّة ، التي تعمل في القصر العدليّ ، وبين مراجع كافكا الداخليّة ، التي لم يتمكن من إرضائها » (٤٥) . ويتعلّق آخر شروح ماهر حول « القضية » بالنقد الاجتماعيّ في الرواية .